Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

The Operational Concept of The Linguistic Norm in the Conception of Contemporary Arab Linguists and its Methodological Constraints: the Speaker's Authority vs the Linguist's Practice

Dr. Guerini Nabila [1]
[1]: university 8Mai 1954 Guelma (Algeria), guerini.nabila@univ-guelma.dz

Abstract:

This article seeks to investigate the operational concept of the linguistic norm in the conception of contemporary Arab linguists, disscussing the perspective of scolars who restrict its concept to the grammatical rule and those who consider it as a coherent whole resulting from the authority of both the speaker and the linguist.
It also elaborates on the methodological characteristics of the linguistic norm, regarding the activity of the speaker and that of the linguist as this norm's application boundaries, as well as addressing the balance between descriptive and normative rules alike. Furthermore, the article provides an in-depth exploration of the specificity of the Arabic linguistic norm.

Keywords:
Linguistic norm – grammatical rule – The speaker's activity – Grammarian's authority – correctness and error – contemporary linguists.

Received: 18/01/2026 **Accepted**: 05/03/2026 **Published**: 24/05/2026

المعيار اللّغويّ في متصوّر اللّسانيّين العرب المحدثين: مفهومه الإجرائيّ، وضوابطه المنهجيّة بين سلطة المتكلّم واشتغال اللّغويّ.

د. نبيلة قريني [1]

[1]: مخبر الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة، جامعة8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، guerini.nabila@univ-guelma.dz

الملخص:

يروم المقال تقصي المفهوم الإجرائيّ للمعيار اللّغويّ في متصوّر اللسانيين العرب المحدثين، بين مَن يقصر مفهومه على القاعدة النّحويّة، وبين مَن يَعُدّه مجموعًا منسجمًا بين سلطة المتكلّم واللّغويّ على حدّ سواء.

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

كما يفصّل في الخصائص المنهجيّة للمعيار اللغويّ برسم حدود الاشتغال عليه بين نشاط المتكلم واللغوي، وكذا الموازنة بين القاعدة الوصفيّة والقاعدة المعيّارية، مع الإفاضة في استجلاء خصوصية معيار العربية.

الكلمات المفتاحية: المعيار اللغويّ–القاعدة النحويّة–نشاط المتكلّم–سلطة النحويّ–الخطأ والصواب–اللّسانيّون المحدثون.

1. مقدمة:

يعدّ "المعيار اللّغويّ" من أهم الاصطلاحات الحديثة التي تتواتر في كتابات اللّسانيّين العرب المحدثين، متباينين في حدّه الإجرائي–وبخاصّة مع ارتباط دلالته عند أكثرهم بالمفهوم التّراثيّ "القاعدة النحوية"–وكذا موقفهم منه، لا سيما في سيل التّأثّر الجارف لزمرة من المحدثين بمخرجات النظريّات اللسانيّة الحديثة، ما جعل موقفهم سلبيًّا تجاه "المعيار اللغوي"، وأقصوا حدود الاشتغال عليه من لدن النحويّ واللغويّ، واعتبروه حجر عثرة في طريق التّطور اللغوي، لتصوّرهم أن أقصى مخرجاته هي قوالب لغويّة متحجّرة تحكم بالخطأ والصواب.

وفي مقابل هؤلاء، تقدّم طائفة أخرى من اللّسانيين العرب–وعلى رأسهم عبد الرحمان الحاج صالح–مفهومًا أوسع للمعيار اللغويّ من حيث كونه يمثّل المجموع المنسجم من الضّوابط الّتي يخضع لها بالفعل كل النّاطقين باللّغة أو أكثرهم ، لا بِعدّه نشاطًا مقصورًا على النّحوي فحسب، وكذا من حيث كونه في أصله ظاهرة من الظواهر التي تخصّ سلوك النّاطق باللغة، ولا يمكن أن يُقْصَى من البحث اللغويّ بدعوى أنّ الحكم بالخطأ والصواب تحكّم محض؛ والصّواب أنه لا لغة يقول فيها أصحابها أن الخطأ والصواب سيّان عليهم، ولا لغة يمكن أن ينطق فيها النّاطق بأيّ شيء بدا له دون أن يخضع لما يتعارف عليه أهل الجماعة اللّغويّة.

ومن هاته المعطيات جاء مقالنا موسومًا بـ " المعيار اللّغويّ في متصوّر اللّسانيّين العرب المحدثين: مفهومه الإجرائيّ، وضوابطه المنهجيّة بين سلطة المتكلّم واشتغال اللّغويّ"، محاولًا الإجابة عن تساؤل رئيس مؤدّاه: هل يقف حدّ المعيار اللّغويّ عند عتبة القاعدة النحويّة فحسب؟"، وتفرعت عنه تساؤلات فرعيّة، منها:

–ما المرجعيّات التي يستند إليها الوصفيّون في رفض المعياريّة؟

– ما خصائص "المعيار اللغويّ" بين المتكلّم والنّحويّ من منظور البنويّين؟

– ما ضوابط "القاعدة الوصفيّة"، وحدود دراسة اللغة في ضوء المنهج الوصفي؟

ومن أجل الإجابة عن الإشكالات المطروحة، وضعنا فرضيات، منها:

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

–مفهوم المعيار اللّغويّ يتجاوز المفهوم الشائع في اعتباره مقصورًا على القاعدة النحويّة.

–ليس ثمة تناقض بين القاعدة والاستعمال.

–سلطة المعيار مستمدّة من سلطة الاستعمال ذاته.

–لمعيار العربيّة خصوصيّة تستند لمرجعيّات دينيّة وحضاريّة ولغويّة.

وسعيًا للتأكد من فرضيات الدراسة، سار المقال وفق الهيكل التنظيميّ الآتي: مقدمة، تحديد مفهوم المعيار لغة واصطلاحًا، ضبط مفهوم المعيار اللّغويّ، المرجعيّات الفلسفيّة والعلميّة لرفض المعياريّة، خصائص "المعيار اللغويّ" بين المتكلم والنّحوي من منظور البنويّين، ضوابط "القاعدة الوصفيّة"، وحدود دراسة اللغة في ضوء المنهج الوصفيّ، الخطأ والصواب" بين معيار المتكلم ومعيار القاعدة، خصوصية معيارية النحو العربي في تصوّر عبد الرحمان الحاج صالح، وأنهينا بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصّل إليها.

2. مفهوم المعيار:

أ/ لغة: المعيار مصدر على وزن "مِفْعَال" من الفعل "عايَر" يقال في اللغة: "عَايَرْتُ المكاييل والموازين إذا قَايَسْتُهَا، ثم نُقِل إلى الآلة، أعني ما يقاس به، ثم صار: الدّليل الذي يُعرَف به حال الشيء"[1].

وفي المعاجم الحديثة عُرِّف المعيار أنه: مفرد، جمعه معايير، ومثله: عِيَارٌ، وهو مقياس يقاس به غيره للحكم والتقييم.[2]

وتتّصل بلفظ "المعيار" اصطلاحات منها: المعياريّ، منسوبًا إلى المعيار، والمعياريّة: "وهو اسم مؤنث منسوب إلى المعيار، كما تَرِدُ مصدرًا صناعيًّا من "معيار"، وتعني إخضاع الأشياء لمقاييس محدّدة تقيّم من خلالها".[3]

ومن ثمة فالعلوم المعياريّة هي العلوم التي تهدف إلى صوغ القواعد وفق النّماذج الضّروريّة لتحديد القيم كالمنطق والأخلاق وعلم الجمال"[4].

ب/ اصطلاحا: يحيل مصطلح "المعيار" –باعتبار دلالته اللّغويّة–عمومًا على معنى النّموذج الّذي يقاس به غيره، ومن ثمّة فهو يوحي بمفهوم المثاليّة الّتي تصيّره قالبًا يُقاس به غيره، فإن وافقه قُبِل وإن خالفه رُفِض، أو عُدّ غير معياريّ.

وتتشارك علوم عديدة اعتماد مصطلح "المعيار" كالمنطق والأخلاق وعلم الجمال، وحتى علم اللّغة.

*فالمعيار عند المناطقة؛ "نموذج مشخّص، أو مقياس مجرّد، لما ينبغي أن يكون عليه الشيء"[5].

*وفي الأخلاق: "هو النّموذج المثاليّ الّذي تُقاس به معاني الخير، وفي الجمال: هو مقياس الحكم على الإنتاج الفنيّ، وفي نظرية القيم: هو مقياس الحكم على الأشياء"[6].

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

واعتبارًا بالتعريفات الاصطلاحيّة السابقة يمكن أن نخلص إلى أن "المعيار" في كل فنّ وعلم هو: "منوال" و"مقياس" يستوفي الشّروط المثاليّة الّتي تُعدّ الغاية المنشودة لدى أهل التّخصص، والّتي يُستَند إليها في الحكم على ما وافقه قبولًا، وما خالفه رفضًا.

ومن ثمة فهو أشبه بالقالب الّذي تنتظم في إطاره الجزئيّات والأشكال لتكون "معياريّة" موافقة للمعيار.

3. مفهوم المعيار اللغوي:

"المعيار اللغويّ" مصطلح مركّب تركيبًا وصفيًّا من لفظي "المعيار" واللغويّ"، المنسوبِ إلى اللّغة بإضافة "ياء النّسبة" الّتي يتحقّق بها تخصيص المعيار بالجانب اللغويّ دون غيره من المعايير.

ولمّا كان "المعيار" في عمومه مقياسًا مجرّدًا، ونموذجًا مشخَّصًا جاز اعتبار المعيار اللغويّ مقياسًا ونموذجًا لغويًّا تجتمع فيه السّمات المثاليّة للّغة.

ولمّا كان منشأ اللغة مرتبطًا بعرف الجماعة اللغويّة تواضعًا واصطلاحًا، جاز كذلك اعتبار المعيار اللغويّ نموذجًا منشأه ومنتهاه المتكلّم المثاليّ لتلك اللّغة، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه أمره.

غير أن دلالة المعيار اللغوي" عند اللّسانيين المحدَثين تتوزّع على مفهومين إجرائيين رئيسيين:

الأول: المعيار اللغويّ مقابلًا للقاعدة النحوية.

الثاني: المعيار اللغوي من حيث كونه مجموعًا منسجمًا من لدن المتكلم والنّحويّ على حدّ سواء.

1.3 المعيار اللغوي مقابلًا للقاعدة النّحويّة:

يعدّ استخدام مصطلح "المعيار اللغويّ" على أنه مقابل للقاعدة النحوية أكثر المفاهيم شيوعًا بين الدّارسين من غربيين وعرب.

ومن ثمة يكون منشأ المعيار اللغويّ من عمل النّحويّ، الّذي يضع القاعدة النحويّة، ويفرضها على المتكلّم بما يجعله خاضعًا إلزامًا لتلك القواعد المعياريّة، ولا يجوز له الحياد عنها، ويعدّ النحو الذي يشمل هاته القواعد نحوًا معياريًّا.

ومن هذا التوصيف يصدق عليه ما حدّه به "جورج مونان" من حيث إنّ المعياري: "موقف من اللغة يسمّى معياريًّا حين تثار قاعدة مثاليّة وثابتة لرفض الأشكال الجديدة، التي أنتجها التّطور الحتميّ للّغة، ونقابل بذلك بين نحو معياريّ ينحو إلى فرض استعمال سليم، بل لغة جميلة في وجه أشكال تعتبر غير سليمة، وبين نحو وصفيّ يكتفي بوصف الوقائع النّحوية للغة كما تُستَخدم فعليًّا". [7]

إنّ ما يحيل عليه هذا الكلام ضمنيًّا أن القاعدة التي أضحت معيارًا تُشَكّل في منشئها توصيفًا لمرحلة من مراحل حياة اللغة، لكنّها بمعياريتها تقف سدًّا معيقا للتّطور اللغوي، من حيث إنها تفرض ما ينبغي أن يكون عليه الواقع اللّغويّ لا ما هو كائن بالفعل في الاستعمال.

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

ما يعني أن القاعدة ينبغي أن تساير التّطور اللغوي بكلّ أشكاله، ومن ثمة يحقّ لنا التساؤل عن الحدّ الفاصل بين ما يعدّ تطورًا لغويًّا وبين ما هو خطأ بيّن في عرف الجماعة اللغويّة كما في عرف القاعدة.

وفي مضمار ما عرضه "جورج مونان" في تحديده للمعيار، عرض "تمام حسان" نوعين من المعيار[8]:

أ/ معايير المتكلم: التي يراعيها باعتبارها مستوىً صوابيًّا اجتماعيًّا، وهذه المعايير هي طرق عُرفيّة ارتضاها المجتمع للصيّاغة اللّغويّة، وجعل من جملتها مقياسًا للصّواب والخطأ، وجعل محاكاتها ومطابقتها في الاستعمال "صوغًا قياسيًّا".

ب/ معايير النحويّ: والّتي تمثّل القواعد المعياريّة الّتي خلقها النحويّ بنفسه، ويريد أن يفرضها على الاستعمال، ويتّخذها مستوى صوابيًّا دراسيًّا.

ومن منطلق قناعات تمام حسانّ ؛ فإنّ ما هو مقبول هو معايير المتكلم، وأمّا معايير النحويّ التي تمثل قواعد النحو؛ فأكثرها مرفوض لعلاّت يأتي بيانها لاحقا.

2.3 المعيار اللغوي من حيث كونه مجموعًا منسجمًا من لدن المتكلّم والنحويّ على حدّ سواء:

ينطلق بعض الدارسين –وعلى رأسهم عبد الرحمان الحاج صالح– في تحديده لمفهوم "المعيار اللغويّ" من الرّبط بين المتكلّم والنّحويّ على حدّ سواء؛ إذ يمثّل المعيار بحسب ذلك المجموعَ المنسجمَ من الضّوابط الّتي يخضع لها بالفعل كل النّاطقين باللّغة أو أكثرهم، لا بِعَدّه نشاطًا مقصورًا على النّحويّ فحسب، وكذا من حيث كونُه في أصله ظاهرة من الظواهر التي تخصّ سلوك الناطق باللغة، ولا يمكن أن يُقصَى من البحث اللغوي بدعوى أن الحكم بالخطأ والصواب تحكّم محض، والصواب أنه لا لغة يقول فيها أصحابها أن الخطأ والصواب سيّان عليهم، ولا لغة يمكن أن ينطق فيها المتكلّم بما بدا له دون أن يخضع لما يتعارف عليه أهل الجماعة اللغوية.[9]

ومادام المعيار ظاهرة ناتجة عن الجماعة اللغوية، فهو إذن ظاهرة ينبغي الاعتداد بها مثل سائر الأوضاع الاجتماعية الأساسية، ومن ثمة فوجود المعيار في أي لغة ضرورة تقتضيها نواميس الجماعة اللّغوية، فما المعيار إلّا النّظام النّحوي والصرفيّ والمعجميّ الّذي يخضع له النّاطقون باللّغة وما تواضعوا عليه[10]، ومتى استقرأ النحويّ هاته النواميس في إطار ما تلتزمه الجماعة اللغوية التي تمنع في لغتها أنماطا وتجيز أنماطًا لم يكن عمله خروجًا عن ذلك العرف، بقدر ما هو صوغ لمعيار المتكلم في قواعد معيارية منشؤها لغة المتكلّم ذاته.

4. المرجعيّات الفلسفيّة والعلميّة لرفض "المعيارية":

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

انطلاقا من اعتبار أكثر اللّسانيين المحدثين المعيارَ اللّغويّ مقابلًا للقاعدة النحوية –التي تحكم بالخطأ والصواب، والتي تفرض على المتكلّم استعمالات لغويّة بعينها، وتمنع عنه استعمالات أخرى–فالراجح على مذهبهم أن أكثر أنحاء اللّغات الحيّة معياريّة، ومنها النحو العربيّ والأنحاء الأوروبيّة وما إلى ذلك.

وقد استقرّت هذه الأنحاء ردحًا غير يسير من الزّمن تحتفظ بسلطتها العلميّة على المتكلّم، ولم يكن الحديث عن نقض هذه المعياريّة أو الطعن قد تأجّج بين الدّارسين، حتى القرن 19م؛ حيث ظهرت شبه نظريّة فلسفية في أوروبا أطلق عليها أصحابها اسم "الإيجابية"(positivism)، والّتي أثّرت في كل العلوم الإنسانيّة ومنها علوم اللسان في القارتين الأوروبيّة والأمريكيّة.

وكان من آثار ذلك دعوة اللّغويّين إلى التّمسك المطلق بالوصف للظّواهر اللّغويّة، والرّفض التّام لكلّ دراسة تعتدّ بالمعيار اللّغويّ في هذا الوصف.

وعلى اعتبار الكلام ظواهر؛ اقتنع اللّسانيون المنتمون إلى هذا المذهب بضرورة النظر في اللّغة والكلام بمنظور الوصف ورفض فكرة القاعدة،[11] ومن ثمة رفض فكرتي الخطأ والصواب.

واحتجّ هؤلاء اللّسانيّون بدعوى أن العلم الموضوعيّ الّذي يؤسّسون له لا يسعى لفرض أيّ "معيار"، ومهمّة الباحث حسبهم هي وصف الظّواهر كما هي في الواقع دون أيّ حكم بكونها جيّدة أو قبيحة.[12]

ومن ثمة أخرجت البنويّة –من حيث اعتبارُها المنهج الوحيد المتّسم بالعلميّة–القاعدةَ من مجال البحث اللّساني، واستمر الأمر كذلك حتى عهد "تشومسكي" الّذي أعاد الاعتبار لمفاهيم نظريّة ومنهجية عديدة، ومنها القاعدة النحوية، ومعيارا الخطأ والصواب.

ومن حينها وقف الوصفيّون بإزاء المعياريّين ندًّا لندّ–لا سيّما العرب منهم–وعُدّت المعياريّة نقيضًا للوصفيّة، وكان ذلك من أخطر معيقات ازدهار الوعيّ اللّسانيّ في الأوساط العلميّة العربيّة. [13]

5. خصائص "المعيار اللغويّ" بين المتكلم والنّحوي من منظور البنويين:

فأمّا "المعيار اللغويّ" من حيث كونه مجموع المقاييس التي يراعيها المتكلم في إنتاج كلامه؛ فيتميّز بجملة خصائص، منها[14]:

*اعتبار اللّغة منظّمة اجتماعية عرفية، قوامها عدد من الأجهزة تمثل في نظر المتكلم معايير معيّنة، بدءا بالجهاز الصوتي الذي يستعمل وفق ضوابط محددة لا بّد أن يطابقها حين الكلام، ومثله جهاز تشكيلي يمثّل نظام المقاطع والموقعيات، ومنها: التفخيم والنبر والتنغيم، ولها كلّها ضوابط صياغيّة تمثل معايير من وجهة نظر المتكلّم، ثم الجهاز الصرفيّ الذي يشتمل مجموعة من الصّيغ والملحقات، يراعي المتكلّم في استعماله أصولًا محدّدة بالعرف هي كذلك "معايير" بالنّسبة له، والأمر نفسه يقال في مستوى التّركيب والمعجم والدّلالة، وما إلى ذلك.

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

ومن ثمّة تكون الظّاهرة اللّسانية "عقدًا جماعيًّا يلتزم فيه الفرد ضمنيًّا بعد أن يحذق استخدام بنوده الصّوتيّة، والنّحويّة والدّلاليّة والمعجميّة".[15]

*المعايير التي يراعيها المتكلم ماهي إلّا الطّرق العرفيّة الّتي ارتضاها المجتمع للصّياغة اللّغويةّ؛ ويندرج ضمنها معيارا "الخطأ والصواب".

*محاكاة المتكلّم للمعايير العرفيّة في الصّياغة اللّغويّة يوصله إلى "الصّوغ القياسيّ".

*يتمّ الصوغ القياسي من لدن المتكلّم بمراعاته للمعايير اللّغوية بطريقة لا إراديّة؛ ذلك أنّ هذه المعايير مضمّنة في ذهنه، ولا يعي آليات حدوثها، ثم يقيس عليها كلامه، فما وافق العرف اللغوي فهو صحيح، وما خالفه تُرِك للجماعة اللّغويّة الحكم عليه بالخطأ أو تقبّله.

*تلك المعايير التي نشأت في العرف الاجتماعيّ اللغويّ، ترسم في ذاتها الاتّجاه الّذي تنمو فيه اللغة، مع استعمال الفرد لها في المجتمع.

*أقصى غايات المتكلّم في مراعاته للمعايير اللّغوية التّوصل إلى استعمال اللغة استعمالًا يتوافق مع عرف الجماعة اللّغويّة، فمتى نتج عن استعماله مخالفة المعايير العرفيّة عدّ صوغه خاطئا، وسعى إلى تصويبه بناءً على ما يسمح به العرف ذاته.

وأمّا إذا نظرنا إلى "المعيار" من حيث كونه مقابلًا للقاعدة النّحويّة؛ فإنّ خصائصه ستحدّد على مسار يتقاطع أو يخالف خصائص معايير المتكلم، ومنها:

* تستنبط القاعدة من عرف الجماعة اللغوية ذاتها.

* تشمل صياغة القواعد المستويات اللّغويّة كلّها الّتي يسعى المتكلّم إلى مراعاتها: صوتا، وصرفا، وتركيبا ودلالة ومعجما.

* توضع القاعدة من لدن الباحث المتخصّص.

* تتحوّل القاعدة التي استقرئت من عرف الجماعة اللغوية إلى معيار؛ فـ"تفرض فرضًا منطقيًّا على كلام مدار القياس فيه على السليقة الّتي تراعي مستوى صوابيًّا اجتماعيًّا يحسّ بأصول الصّياغة، ولا يستطيع التّعبير عنها».[16]

* تعدّ القاعدة المعياريّة غاية في نفسها، وقانونًا ذا سلطة يوجب ويمنع ويجيز، ينبغي على المتكلمين الخضوع لها، ومن ثمّة تصبح القاعدة أصلًا والاستعمال فرعًا عنها.

* يتحدّد مفهوما الخطأ والصواب تبعًا لمدى موافقة الكلام للقاعدة ومخالفته لها.

* تقف القاعدة المعيارية حجر عثرة أمام التطوّر اللّغوي، ويحمل كل كلام مخالف لها – وإن ارتضته الجماعة اللغوية–على الشذوذ والخطأ؛ ذلك أنّ القدماء اعتبروا القواعد ذات طبيعة قارّةٍ، وبقرارها تجنح نحو

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

البقاء، ما يحيل على أنّها ذات سمة أبديّة، ما يعني أن للقاعدة "سلطة زجر الاستعمال بردّ كلّ شذوذ –قد يكون بداية تطوّر لغويّ–يظهر فيه بتقويمه وتطويعه للقاعدة".[17]

ومن هاته المعطيات يحقّ لنا التّساؤل عن ضوابط "القاعدة" التي يرتضيها المنهج الوصفي، وحدود الباحث في ذلك، في مقابل هاته القاعدة المعياريّة التي رفضها الوصفيّون وابتغوا إلى غيرها سبيلا.

6. ضوابط "القاعدة الوصفيّة"، وحدود دراسة اللغة في ضوء المنهج الوصفي:

من الحقائق العلميّة المسلّم بها أن أيّ لغة إنسانية أسبق من نحوها: ذلك أن قواعد النّحو في الأصل استقراء للّغة المستعملة بتتبّع جزئياتها للوصول إلى حكم عامٍ ينظمها، ما يحيل على أنّ للاستعمال الأصليّة بالزمن؛ فالناس يتكلّمون قبل أن ينبري منهم من يستنبطون قوانين كلامهم، فهو بذلك أسبق في الوجود من القاعدة. [18]

غير أن معيارية القواعد جعلت اللّسانيين المحدثين – لاسيما الوصفيين–يرفضونها في دراسة اللغة؛ بسبب ذلك الطابع المعياري الذي يمثل حكما مطلقا يتحدّى حدود اختصاصه، مع تعبيرها عما استقرئ، وما يمكن أن يستقرأ.[19]

وقد قدّم الوصفيّون بدائل عن القاعدة المعياريّة في دراسة اللّغة تتوافق مع نظرتهم العامّة للّغة باعتبارها ظاهرة اجتماعيّة مثل سائر الظّواهر الاجتماعية، قابلة للتطوّر؛ حيث لا يقف الباحث في وجهها بالتّقنين والتّحديد، وإلّا كان واقفًا ضدّ طبيعة الأشياء، كما أنّها تخضع للوصف، والملاحظة والاستقراء، ويقرّر واقعها دون وجوب أو جواز أو قوانين ملزمة، ودون الحكم عليها بالخطأ والصواب[20].

وتختلف وظيفة اللّساني عن النحويّ؛ إذ يتخصّص عمله بـ" استنباط الشبكة التصنيفيّة الّتي تقوم عليها الظاهرة اللّغويّة ممّا يتيح له استطلاع مقوّمات الانتظام الدّاخليّ عبر اكتشاف النواميس المحدّدة لبنية اللّغة والمحرّكة لوظيفتها في آنٍ واحدٍ".[21]

ومن هاته المعطيات تحدّد ضوابط القاعدة الوصفيّة الّتي تقدّم بديلا للقاعدة المعيارية؛ بحيث إنها "تستنبط بالاستقراء والوصف، وتجعل نواحي الشراكة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد تفهم باعتبارها تعبيرات عن الوظائف اللغوية التي تؤديها الوحدات اللغوية التي وقع عليها الاستقراء، سواء أكانت هذه الوحدات صوتية، أم صرفية، أم نحوية، أم معجمية".[22]

ومن ثمة يتضح الفرق بين القاعدة الوصفية الاستقرائية والقاعدة المعيارية في الآتي:[23]

* القاعدة الاستقرائية تعبير عن السلوك اللغوي الذي بدت عليه الظاهرة المستقرأة فقط، وأما القاعدة القياسية المعيارية فهي تعبير عمّا استقرئ، وما يمكن أن يستقرأ.

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

* القاعدة الاستقرائية تمثل مجهودا متواضعا مقصورا على الظاهرة، الملاحظة، والقاعدة القياسية تمثل حكما مطلقا حادا يتعدى حدود اختصاصه.

* الملاحظة الاستقرائية طابعها الوصف، والقاعدة المعيارية طابعها "المعيار".

*القاعدة من منظور البنويين تشتغل على منهجي الاستقراء والوصف، وأما القاعدة المعيارية فتقريرية تفرض بالضرورة معيارًا وتفضله على آخر، وهذا تدخل غير علمي عندهم.[24]

7. الخطأ والصواب" بين معيار المتكلم ومعيار القاعدة:

لعلّ أهم الأسباب التي جعلت اللغويين المحدثين –والبنويين بخاصة–ينفرون من القاعدة كونها تتحوّل إلى معيار يتحكم في الخطأ والصواب، بما وافقها أو خالفها.

غير أن الذي ينبغي اعتباره في هاته المسألة أن الحكم بالخطأ والصواب لا ينفك عنه أيّ مجتمع لغوي، بل إنّ المتكلم ذاته قد يعرف خطأه وصوابه بمفرده متى خالف استعماله المستوى الصوابيّ للجماعة اللّغوية بسلطة العرف الاجتماعيّ بين من ينطقون اللغة".[25]

ويعرّف المستوى الصوابيّ أنه:" مراعاة العرف اللغوي المقتصر على بيئة خاصة في زمن خاص، مع اعتبار التطور في اللغة".[26]

وعلى هذا، فإنّ الحكم بالخطأ والصواب لا ينفك عن العرف اللّغويّ في أيّ جماعة لغويّة، تلتزم نظام اللّغة ونسقها الّذي تواضعت عليه.

فإذا عدنا إلى القاعدة التي ينشئها النحوي بالاستقراء، والّتي تحكم بدورها بالخطأ والصواب، صار هذا الحكم مرفوضا من منظور الوصفيين، على الرّغم من أنّ الأصل في استنباط قواعد اللّغة الاستعماليّة هو الاستعمال ذاته –وهو ما يعبّر عنه اصطلاح النّحاة العرب القدامى "السماع"–فحكم النّحاة العرب – مثلا–بالوجوب والمنع والجواز والخطأ والصواب كان استقراءً لما أوجبه ومنعه وأجازه استعمال العرب في لغتهم؛ فمتى ثبت الخطأ البيّن في اللغة كان من سلطة القاعدة–كما هو من سلطة الجماعة اللغوية–الحكم بذلك الخطأ.

ومن ثمة؛ فإن ما ترتضيه الجماعة اللغوية وتعدّها معايير يخضع لها كلام كلّ فرد منها، ويتحدّد في إطارها حدّ الخطأ والصواب، هي ذاتها المعايير التي ينطلق منها النّحوي في حدّه القاعدة النّحوية المعيارية، ويتحدّد وفقها الخطأ والصواب وفق ما هو سائر في عرف الجماعة اللّغويّة.

ومادام معيار اللّغة ظاهرة من الظّواهر التي تخصّ سلوك الناطق بها؛ فلا يمكن أن تهدر من البحث بدعوى أن الحكم بالصواب والخطأ تحكّم محض، بل هي من صميم البحث.[27]

8. خصوصيّة معياريّة النحو العربي في تصوّر عبد الرحمان الحاج صالح:

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

حكم كثير من اللّسانيين العرب المحدثين على النّحو العربيّ أنه معياريّ محض، وسرى ذلك النعت على عموم النحاة القدامى لمّا وجدوا في مؤلّفاتهم أقوالا من مثل "هذا جيّد"، و"هذا قبيح"، "وهذا جائز"، و"ذاك لا يجوز"، ومن ثمة نفوا صفة العلمية والموضوعية عن النحو العربي، بل أقصى أمره عند كثيرين أنه نحو تعليميّ.

ولعلّ منطلق قول هؤلاء كان تأثرًا بالبنويّة، مع عدم تمعّنهم وتفحّصهم لكل ما تركه النحاة العرب المتقدمون، ثم تعسّفهم في اتخاذ المناهج الحديثة منطلقًا قاربوا وفقه التراث العربي برمّته، وحكموا عليه بما تقرّر في هاته المناهج وعلى مقياسها، [28]دون مراعاة لخصوصية الموروث العلمي العربي ومرجعيّاته.

والحقّ أن خصوصية معيار العربيّة منبثق من خصوصيّة المجتمع اللّغويّ العربي؛ ذلك أن هذا المجتمع استمر قرونا من الزمن محافظا على سليقته في إطار بيئته الجغرافية الّتي نشأ فيها، وتطوّر منذ عصور ما قبل الميلاد، وما احتاج العرب إلى قواعد معياريّة تضبط استعمالهم للعربية، بل كان معيارهم هو ما استقر عليه تواضعهم من نسق العربية ونواميسها في مستوياتها اللغوية كلّها الصّوتية والصّرفية والتّركيبيّة والمعجميّة.

واستمر حال العربية على عهدها من الفصاحة التي تسري سليقة حتى ظهر القرآن وانتشر الإسلام خارج شبه الجزيرة العربية، ما يعني أن اللّسان العربيّ جاوز حدود بيئته الجغرافية ليزاحم ألسنة أخرى في بيئاتها الأصليّة، وكان من نتاج تلك المزاحمة اختلاط اللسان العربي بغيره من الألسنة، وهو نتيجة حتميّة وطبيعيّة ناتجة عن اختلاط الجماعات اللغوية على تعدّد أجناسها.

ومن ثمّة استجدّت في اللّسان العربيّ ظاهرة اللحن، الّتي هي خطأ بيّن في الكلام وانحراف عن مستوى الصّواب اللغوي الّذي حفظه المجتمع اللغويّ العربيّ طيلة قرون، وكانت ملامسة اللّحن لنصّ المصحف الشريف سببًا مباشرًا دفع علماء العربية إلى استقراء قواعدها وتقرير أحكامها.

ومن ثمة كان النّحو العربي نتيجة طبيعية وحتميّة لوقف هذا الداء الذي فتك بأصول العرف اللغويّ في بيئته الأصليّة.

ولم تكن أحكامه تعسفيّة بقدر ما كانت صياغة علميّة لما استقر عليه عرف المجتمع اللّغويّ العربيّ المحافظ على فصاحته في البيئة اللغويّة العربيّة الأصيلة. فهل كان الخطر الذي يداهم العربية يعدّ تطوّرًا لغويًّا؟ وهل كان من واجب علماء العربية في ذلك العصر أن يقفوا عند حدّ الوصف لواقع لغويّ انحرف فيه اللّسان العربيّ عن مستوى الصّواب اللّغويّ إلى الحدّ الّذي أفقد العربيّة كثيرًا من ضوابطها الّتي استقرّت عليها نواميسها؟

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

ولعلّ ما يؤيدّ هاته الرؤية الشخصيّة ما انتصر به الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح لمعيار العربيّة من وجوه: [29]

أ–اختيار علماء العربية لمعيار معيّن ووصفهم له لم يكن اختيارهم وحدهم، بل هو اختيار مجتمع أراد الحفاظ على خصوصيته اللغوية، وخوفه من الانصهار في بؤرة الألسنة المزاحمة له.

ب–معيار العربية لم يكن تحكّمًا ذاتيًّا؛ فمرجعه موضوعي هو لغة القرآن ولغة العرب الناطقين بهذه اللغة قبل ظهور الإسلام وبعده ممّن لم تتغيّر لغتهم بتأثير اللحن، شاملا كل لغات العرب، أي إنّ كل التنوعات اللغوية اللهجيّة وغير اللهجيّة تعدّ من "المعيار" لفصاحتها ما لم تكن قليلة جدّا لا تكاد تعرف.

ج–تحديد النّحاة معيار العربية بضوابط موضوعيّة؛ فهي لغة قوم معروفين تاريخيّا وجغرافيّا ولغة نصّ هو القرآن الكريم، الّذي يعتبر المرجع الأول لمعيار العربيّة، ومن ثمّة لا يمكن الحكم عليه أنه علميّ أو غير علميّ، طالما أنّه اختيار أمّة؛ فهو نفسه ظاهرة، وليس سلوكًا خاصًّا بالعلماء.

د–اقتصار النّحاة على الأحكام التّقريريّة واتّخاذهم صيغة الأمر والنّهي في صوغها، حتى وإن عدّ غير وصفيّ؛ فإنّه استقراء لما هو ثابت في لغة النّاطقين بالعربيّة فيما يجيزونه، ولا يجيزونه، وتمّ ذلك بفحص الواقع اللّغويّ بعد تثبّت ووصف سابقين كانا أساس الحكم التّقريريّ.

ومنهج النحاة العرب لم يخرج عن الوصف الموضوعي المطابق لما سمعوه، وكان هدفهم البيان عمّا ثبت وعمّ من العلاقات بين العناصر اللغويّة، ثمّ تتبّعهم الواسع للمسموع الذي دام سنوات طوالًا، استطاعوا بعده وضع قوانين علمية حقيقة مستنبطة من الواقع المشاهد، لتكون حصيلته معايير لغوية أسهمت في حفظ لغة القرآن، ومن ثمة حفظ هويّة أمة برمّتها.

ومن ثمة فإن معيار العربية هو نتاج معايير المتكلم العربي الفصيح مصوغة وفق معايير النّحوي العربيّ.

9. الخاتمة:

انطلق المقال من محاولة ضبط المفهوم الإجرائي لمصطلح "المعيار اللغوي"، وتحديد سلطة المشتغل عليه بين المتكلم والنحوي، وخلُصت إلى نتائج أهمّها:

⁂المفهوم الشائع لمصطلح المعيار هو المقابل للقاعدة النحوية التقريرية، وإن كان المعيار قد يصدق على المتكلم المثالي للغة، كما يصدق على عمل النحوي، والأنسب علميًّا أنه نتاج تقاطع معايير المتكلم مع معايير النحوي

⁂تعتبر جلّ أنحاء اللغات الحيّة أنحاء معيارية بحسب تقييم الوصفيين، تسقط عنها صفة العلمية لمّا كانت تنزع نزعة تقريرية تجيز وتمنع وتحكم بالخطأ والصواب، ما يجعلها في متصوّرهم حجر عثرة أمام التطور اللغوي.

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

⁂ قدّم الوصفيون بدائل عن القاعدة التقريرية ممثلة في القاعدة الاستقرائية التي تقف عند حدود الوصف والاستقراء، ولا تتعداه إلى إصدار الأحكام.

⁂ يعترف الوصفيون بمعيار ي الخطأ والصواب من جهة صدورها عن الجماعة اللغوية، متى طابق الكلام المستوى الصوابي لعرف الجماعة عدّ كلامه صحيحًا ومتى خالفها حكم عليه بالخطأ. ولايحق للنحوي الحكم.

⁂ لم يقدّم الوصفيون ضوابط علميّة منهجية دقيقة تفرق بين الخطأ اللغوي الذي يتعيّن تصويبه، وبين ما هو من صميم التطوّر اللغوي.

⁂ إذا كان التطوّر اللغوي رهين معايير التي تحكم العرف اللغوي للجماعة اللغوية، فكيف يكون الخطأ ضمن معايير التطور طالما أن الجماعة اللغوية لا ترتضيه؟

⁂ قدمّ الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح تفسيرا موضوعيا لخصوصية "المعيار النحوي العربي" وفق أدلّة مقنعة، نراها من وجهة نظرنا تنصف جهود النحاة القدامى في خدمتهم للغة القرآن، ومن ثمة كان معيار العربية مجموعا منسجمًا من لدن المتكلم العربي الفصيح والنحوي على حدّ سواء.

10. الهوامش:

[1] الكفوي، الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص: 654.

[2] أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص: 1582، مادة (ع ي ر)

[3] مر، ن، ص، ن.

[4] مر، ن، ص: 1582، 1583.

[5] جميل صليبا صليبا: المعجم الفلسفي، منشورات ذوي القربى، قم، إيران، ط1، 1385هـ، 2/ 399.

[6] مر، ن، ص، ن.

[7] جورج مونان: معجم اللسانيات، تح: جمال حضري، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ص: 464.

[8] تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2001، ص 20، 21.

[9] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشو رات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007، 2/ 27.

[10] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص: 246، 247.

[11] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص: 245.

[12] مر، ن، ص، ن.

[13] عبد السّلام المسدي: اللّسانيات وأسسها المعرفيّة، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط1، 1986، 13.

[14] تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 20.

Linguistic and Philosophical Investigations
ISSN: 1841-2394, e-ISSN: 2471-0881
Vol 25 (1), 2026
pp. 334-346

[15] عبد السّلام المسدي: اللّسانيات وأسسها المعرفيّة، ص: 31.

[16] تمّام حسان: اللغة بين الوصفية والمعيارية، ص: 21.

[17] عبد السّلام المسدي: اللّسانيات وأسسها المعرفيّة، ص:25.

[18] عبد السّلام المسدي: اللّسانيات وأسسها المعرفيّة، ص: 38.

[19] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص: 230.

[20] محمد عيد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط5، 2006، ص: 62، 63.

[21] عبد السّلام المسدي: اللّسانيات وأسسها المعرفيّة، ص: 30.

[22] تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 30، 31.

[23] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص: 230.

[24] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص: 246

[25] محمد عيد: أصول النحو العربي، ص: 63.

[26] محمد عيد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللغة الشعر والنثر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، (د. ط)، (د.س) ص: 11

[27] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2/ 27.

[28] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص: 246.

[29] عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص: 253، 254.

11. المصادر والمراجع:

1. أحمد مختار عمر. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، مصر: عالم الكتب.
2. تمام حسان. (2001). اللغة بين المعيارية واالوصفية. مصر، القاهرة: عالم الكتب.
3. جميل صليبا صليبا. (1385 ه). المعجم الفلسفي. قم، إيران: منشورات ذوي القربى.
4. جورج مونان. (بلا تاريخ). معجم اللسانيات. المؤسسة الجامعية: بيروت، لبنان.
5. عبد الرحمن الحاج صالح. (2012). منطق العرب في علوم اللسان. الجزائر: موفم للنشر.
6. عبد الرحمن حاج صالح. (2007). بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. الجزائر: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.
7. عبد السّلام المسدي(1986) اللّسانيات وأسسها المعرفيّة. تونس: الدار التونسية للكتاب.
8. الكفوي. (1998). الكليات. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة
9. محمد عيد. (2006). أصول النحو العربي. بيروت، لبنان: عالم الكتب
10. محمد عيد. (بلا تاريخ). المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللغة الشعر والنثر. القاهرة، مصر: عالم الكتب.